مدى تأثير سياسة التحفظ المحاسبي على إتخاذ القرارات في ظل التقلبات الاقتصادية في القطاع المصرفي السوداني

وليد الطيب عمر[1] الطيب محمد سليمان[2]

المستخلص

يعتبر التحفظ المحاسبي بأنه رد فعل حذر لضمان أن عدم التأكد والمخاطر الملازمة لمواقف الأعمال تم أخذها في الاعتبار بدرجة كافية وهو من المفاهيم الاساسية التي تؤثر بطريقة مباشرة على إعداد التقارير المالية وبالتالي اتخاذ القرارات، لذلك هدفت الدراسة الى معرفة أثر التحفظ المحاسبي على اتخاذ القرار فى ظل التقلبات الاقتصادية التي تصاحبها حالات عدم التأكد وذلك بالتعّرف على حلقات الربط بين التقلبات الاقتصادية وأسباب استخدام سياسة التحفظ المحاسبي، وتحديد أثر هذه التقلبات الاقتصادية على ثقة مستخدمي البيانات المالية فى القطاع المصرفي بالسودان. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال توزيع استبانة على عينة عشوائية من المصارف السودانية لتغطية وجهة من المصار السودانية لتغطية وجهة نظر ثلاث وجهة نظر ثلاث فئات (المدراء، ورؤساء الاقسام المالية، المراجعين)، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان أبرزها، أن استخدام التحفظ المحاسبي يُعد كدرع واقي، وقد أظهرت الدارسة أن المصارف السودانية في حالة عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية خاصة فى ظل وجود اقتصاد متقلب وغير مستقر، كما يعمل على التخفيض من مخاطر انهيار المؤسسات المالية الناتجة عن سوء استخدام السياسات المالية في ظل الازمات المالية. وقد أظهرت الدراسة أن المصارف السودانية تلتزم بسياسة التحفظ المحاسبي بدرجة عالية في اعداد التقارير المالية في ظل الأزمات المالية خاصة وأن تحوّل القطاع المصرفي السوداني من النظام المصرفي التقليدي الى النظام المصرفي الإسلامي أضاف أعباء جديدة فى تحديد مؤشرات قياس الأداء المالي للمصارف السودانية، وقد ساهم ذلك فى تقليل درجة

عدم التأكد وتوجيه سلوك متخذي القرار، ومكّن القطاع المصرفي من التعامل مع التقلبات الاقتصادية فى السودان بدرجة كبيرة .وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تولي الجهات القائمة على تنظيم مهنة المحاسبة الاهتمام بمفهوم التحفظ المحاسبي من حيث الدلالة والمضمو.ن. وتنظيم معايير وإرشادات محاسبية واضحة لتنظيم العمل المحاسبي فى السودان، وتتيح سبل اختيار المستوى المناسب والمرغوب فيه من التحفظ المحاسبي. كذلك ضرورة الاستمرار فى سياسة التحفظ المحاسبي بقدر الامكان لتجنب التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية التي تؤثر على كل مفاصل الاقتصاد السوداني.

الكلمات المفتاحية :

التحفظ المحاسبي – التقلبات الاقتصادية – الازمات المالية - سلوك متخذي القرار – عدم التاكد

---

1. وليد الطيب عمر، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية

2. الطيب محمد سليمان جامعة البطانة- منتدب بجامعة جازان، المملكة العربية السعودية

The Extent of the Impact of the Policy of Accounting Conservatism on Decision-Making During Economic Fluctuations in the Sudanese Banking Sector

Waleed Eltayib Omer[1] Eltayib Mohamed Sulieman[2]

Abstract

Accounting conservatism is considered as cautious reaction to ensure that uncertainty and business risk, which have been taken sufficiently into consideration . it is from the fundamental concepts that directly affects decision- making. The purpose of the study is to know the impact of accounting conservatism on the decision-making under uncertainty, by identifying the links between thee economic fluctuations and the reasons for using accounting conservatism and determining the impact of these economic fluctuations on the trust of financial statements users in the banking sector in Sudan. Descriptive analysis of data has been used, through the distribution of a questionnaire to a random sample of Sudanese banks covering three categories; the financial managers, department heads, and auditors. The study has reached several results, the most important of these is the use of the accounting conservatism as a shield to reduce the uncertainty in the preparation of financial reports, especially in light of a volatile and unstable economy, and works to reduce the risk of collapse of financial institutions resulting from misuse of accounting policies during the financial crises .The study showed that the Sudanese banks adhere to the policy of accounting conservatism in a high degree in the preparation of financial reports during the financial crises, especially as the Sudanese banking system was shifted from traditional banking system to Islamic banking and the system, which added new burdens in determining indicators of financial performance measurement of Sudanese banks. These has contributed to reduce the degree of uncertainty, guide the behavior of decision makers and enabled the banking sector to deal with economic

fluctuations. The study recommended that bodies regulating the accounting profession should focusing on the concept of the accounting conservatism in terms of significance and content, and organizing clear accounting standards and guidelines to regulate the accounting work in Sudan. It also provides the means to choose appropriate and desirable level of accounting conservatism, as far as possible to avoid economic fluctuations and financial crises affecting all aspects of the Sudanese economy.

Keywords:
Accounting conservatism- Economic fluctuation - Financial crisis - The behavior of decision makers - Uncertainty.

1. Waleed Eltayib Omer Jazan University, Kingdom of Saudi Arabia
2. Eltayib Mohamed Sulieman Al-Butana University, Sudan- Jazan University, Kingdom of Saudi Arabia

1- المقدمة:

تعد مهنة المحاسبة من المهن الضرورية، إذ أنها تمد أصحاب القرار فى المؤسسات المالية بالمعلومات الضرورية، فمهنة المحاسبة لها دور رئيسي فى توجيه الموارد، بحيث يتم تخصيص الموارد بين الإستعمالات البديلة لتحقيق أفضل النتائج (حماد، 2003م). و يُعد التحفظ المحاسبي أو ما درج المحاسبون على تسميته بالحيطة والحذر، من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة منذ زمن بعيد، وذلك كقيد أساسي على تطبيق المبادئ المحاسبية عندإعداد القوائم المالية، لاسيما في ظل حالة عدم التأكد التي قد يواجهها المحاسب عند التطبيق العملي للأحداث الإقتصادية. ولعل مراجعة التطور التاريخي تظهر تلك النزعة الواضحة نحو التحفظ المحاسبي، ومع هذا يمكن ملاحظة تباين وجهات النظر حول الكثير من الامور المرتبطة بهذا المفهوم وهذا مادعى الدراسة إلى تحليل الجوانب النظرية للتحفظ بهدف بلورة إطار أكثر تحديداً ووضوحاً لهذا المفهوم. (راضي، 1999م).

مع تزايد حدة الأزمة المالية العالمية وما سببته من حالة كساد فى الأسواق العالمية إنعكست على زيادة عدد الحالات الإفلاس لعدد من الشركات الكبرى، فقد ثار جدل واسع حول مسببات تلك الآزمة، فبعضهم أرجعها الى تراخي آليات الحوكمة في المؤسسات المالية، وقد ارجع البعض الأخر الأزمة الى التوسع فى إستخدام القيمة العادلة فى إعداد القوائم المالية بشكل مبالغ فيه وبشكل يعكس الاستخدام المفرّط للحكم الشخصي، (العجمي،2011م) .

كل هذه المعطيات خلقت حالة من التساؤلات عن استخدام التحفظ المحاسبي فى ظل هذه الأزمات وما يمكن أن يوفره من معلومات مفصح عنها قد تساعد فى حالة عدم التأكد أو تبرز شكل العلاقة بينهم فى ظل التقلبات الاقتصادية، وأثر ذلك

على اتخاذ القرارات، وبخاصة في ظل الحصار الاقتصادي المفروض على السودان، وما صاحب ذلك من أزمات مالية متلاحقة وتقلبات إقتصادية على كل القطاعات وخاصة فى القطاع المصرفي السوداني .

2- مشكلة الدراسة:

القطاع الصرفي ومستخدمي البيانات المالية أصبحوا يواجهون أزمة ثقة فى المعلومات المحاسبية، خاصة فى ظل التقلبات الاقتصادية المتلاحقة والأزمات المالية المستفحلة منذ العام 2008م، وهذا ما دفع الكثير من المحاسبين والمالين فى الشركات فى المبالغة فى استخدام التحفظ المحاسبي. ومن خلال متابعة الدراسة للأزمة المالية والحصار الاقتصادي والتقلبات الإقتصادية على السودان، فقد تأكد أن أزمة الثقة التى يوليها مستخدمو البيانات المالية قد وصلت إلى أغلب القطاعات الإقتصادية مما انعكس بشكل عام على المؤشر الاقتصادي المتناقص فى السودان، لذا تحاول الدراسة معرفة دور التحفظ المحاسبي الذي لجأ إليه الكثير من الماليين فى المؤسسات المالية فى الافصاح عن البيانات التى تساعد على اتخاذ القرار، حيث يساعد التحفظ المحاسبي على حقوق المساهمين والدائنين وباقي أصحاب المصالح في المنشأ، ذلك بالرغم مما يتعرض له من إنتقادات شديدة بسبب تعارضه مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مثل التمثيل الصادق والموثوقية، لذلك تمت صياغة مشكلة الدراسة في العناصر التالية:

1. هل يؤثر التحفظ المحاسبي على سلوك واتجاهات متخذي القرار فى ظل ظروف عدم التأكد؟
2. هل هناك علاقة ارتباط بين التحفظ المحاسبي والأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية في السودان؟
3. ما هو مدى التحفظ المحاسبي الذي تمارسة المصارف السودانية عند إعداد التقارير المالية فى ظل الازمات والتقلبات الإقتصادية ؟

3- أهداف الدراسة:

بناء على حيثيات المشكلة المطروحة، فإنّ الدراسة سعت إلي تحقيق الأهداف التالية:

1. الاختبار الميداني لأثر التحفظ المحاسبي على اتخاذ القرار فى ظل عدم التاكد.
2. التعرّف على حلقات الربط بين التقلبات الإقتصادية وأسباب إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي .
3. تحديد أثر التقلبات الاقتصادية على ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في القطاع الاقتصادي المصرفي بالسودان.

4- أهمية الدراسة:

يعتبر من الموضوعات الهامة التي إنتشرت كظاهرة في العقد الأخير وقد إستحوزت على الاهتمام بصورة كبيرة خاصة بعد إنهيار بعض المنشآت العالمية الكبيرة وتعرضها للإفلاس نتيجة ممارستها، ويمكن حصر أهمية الدراسة:

1) الإهتمام بدراسة التحفظ المحاسبي بإعتباره يساهم في توفير الحماية للمستثمرين عن طريق تحديده للمرونة في إختيار السياسات المحاسبية الاساسية التي تستخدمها المنشأة.
2) تسليط الضوء على أهمية استخدام التحفظ المحاسبي فى عملية إتخاذ القرار فى ظل عدم التأكد فى القطاع المصرفي خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة.
3) التعرض للأزمة المالية والتقلبات الإقتصادية التى خلقت أزمة ثقة بين مستخدمي البيانات المالية.

5- فرضيات الدراسة:

في إطار تساؤلات الدراسة، حاول الباحث التحقق من صحة الفرضيات التالية:

1) يساعد إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي فى تقليل درجة عدم التأكد في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
2) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي والأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية.
3) المصارف السودانية تلتزم بسياسة التحفظ المحاسبي بدرجة عالية فى اعداد التقارير المالية فى والتقلبات الإقتصادية .

6- منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد أستعان الباحث بالمنهج الإستنباطي لتحديد محاور البحث وصياغة الفرضيات، المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة ومسح الادبيات والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث، ثم المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مدث تاثير سياسة التحفظ المحاسبي على اتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد في ظل التقلبات الاقتصادية في القطاع المصرفي السوداني.

7- الدراسات السابقة:

*دراسة في تشيتساراونغ تي آل(2010 م) هدفت الدارسة الى معرفة تأثير الأزمة المالية الآسيوية على مستويات التحفظ المحاسبي في كل من تايلاند، لهونغ كونغ وماليزيا وسنغافورة وذكرت الدراسة أن الشركات أقل تحفظاً خلال الأزمة المالية الآسيوية (1997م-1998م) مقارنة بفترة ما بعد الأزمة. (1999م-2003 م) وأن مستوى التحفظ المحاسبي في مرحلة ما بعد الأزمة كانت أعلى مما كانت عليه في فترة ما قبل الأزمة .وإلى جانب تأثير الأزمة المالية الآسيوية. وقد توصل الدراسة الى أن انخفاض مستويات التحفظ خلال الأزمة ربما كان نتيجة لاعتماد معايير المحاسبة الدولية وتحسين الإشراف على شركات المحاسبة والمراجعة.

*حول الأثر المتوقع للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة، فقد توصلت دراسة(Watts &Zuo: 2011) التي قامت بدراسة أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية خلال أزمة أسواق المال العالمية التي بدأت مع منتصف العام (2008م) وطبقت الدراسة على عينة قوامها (2983) شركة أمريكية من الشركات المساهمة غير المالية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات التي تتميز بمستويات تحفظ محاسبي مرتفعة في سياساتها المالية قد تأثرت عوائدها بشكل محدود بالأزمة المالية، وأن الشركات الأكثر تحفظاً كانت قادرة على إصدار المزيد من الديون والدخول في استثمارات جديدة خلال فترة الأزمة المالية.

*دراسة فرانسيس وآخرون(2013م) Frances et.al هدفت الدراسة الى معرفة فوائد التحفظ المحاسبي للمساهمين خلال الفترة الأزمة المالية في الفترة بين (2007م، 2009م)، حيث توصلت الدراسة زيادة فى مستويات إدارة الأرباح فى الشركات بشكل عام فى الشركات التى تتبع درجة تحفظ عالية، ولكن الشركات التى تتبع سياسة محاسبية متحفظة أقل أظهرت زيادة أقل بكثير في إدارة الأرباح. وكذلك أظهرت الدراسة مدى أرتباط التحفظ المحاسبي بأداء الأسهم بشكل إيجابي و ملحوظ خلال الأزمة المالية. كما استنتجت الدراسة إدارة الارباح عموماً تستفيد بكثير من التحفظ المحاسبي لأنّه يسهم في رصد أفضل لمشاكل إدارة الأرباح ويخفف من مخاطر المعلومات. كما أكدت الدراسة أن الشركات الأكثر تحفظاً عند إعداد التقارير المالية خلال فترة الازمات المالية، قد حظيت بمقدرة إئتمانية مرتفعة وتمكنت من تنفيذ إستثمارات جيدة ولم تعاني من إنخفاض أى من عوائد الأسهم أو قيمة المنشأة.

* دراسة اقبال، و القضاة(2014م)إلى بيان أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي وبيان التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة خلال الأزمات المختلفة. كما هدف البحث إلى بيان درجة التحفظ المحاسبي التي تلتزم بها الشركات المساهمة العامة الأردنية. وقد أظهرت الدراسة عدداً من النتائج منها: إن شركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، وأن الأزمات المالية أدت إلى زيادة استخدام التحفظ المحاسبي وأن الأزمات المالية أدت إلى التأكيد على استخدام محدد من التحفظ المحاسبي وأنّه وسيلة رئيسية للمحاسبين للنجاة. وأن التحفظ المحاسبي يخفض من مخاطر انهيار الشركات وأنّه أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب.

*دراسة الجارحي (2014م) هدفت الدراسة بصفة رئيسية إلى دراسة دور التحفظ المحاسبي في القوائم المالية من منظور معاصر على القيمة العادلة للمعلومات المحاسبية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية والحد من آثارها السلبية على أسواق المال المحلية والعالمية. وذلك من خلال دراسة مشكلة تطبيق القيمة العادلة على عناصر القوائم المالية، حيث تضارب الفكر المحاسبي بخصوص ما إذا كان زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يؤدي للحد من تطبيق القيمة العادلة على عناصر القوائم المالية والتي بدورها يرى الكثير من الباحثين أنها أحد أهم الأسباب الرئيسية في تفاقم الأزمة المالية العالمية. وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج تمثلت فى أن نشأة التحفظ المحاسبي وممارسته تتمثل في الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية وتزايد حالات الإفلاس والتقاضي واعتبارات ضريبية وعوامل تنظيمية ومؤسسية وذلك لاعتباره أحد آليات حماية الأطراف المختلفة ذوي العلاقة بالشركة.

*هدفت دراسة جيرتن(2014م)Geerten Leune لمعرفة تأثير الأزمة المالية على التحفظ المحاسبي فى الشركات الهولندية المدرجة فى سوق المال وقد ركزت الدراسة على أثر التحفظ المحاسبي على الأرباح، وقد توصلت الدراسة الي أنه لا يوجد أثر واضح لمستويات التحفظ المحاسبي قبل الأزمة المالية وبعد الأزمة على الشركات الهولندية ومن ثم توصل الباحث الى أنه لا توجد علاقة بين الأزمة المالية ومستوى التحفظ المحاسبي على الشركات الهولندية، كما أشار الى عدم وجود التحفظ المحاسبي الذي يعتبر ميزة نوعية للتقارير المالية في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

8- التحفظ المحاسبي:

8-1- مفهوم التحفظ المحاسبي:

يُعد التحفظ المحاسبي أو ما درج المحاسبون على تسميته بالحيطة والحذر، من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة منذ زمن بعيد، وذلك كقيد أساسي على تطبيق المبادي المحاسبية عندإعداد القوائم المالية، لاسيما في ظل حالة عدم التأكد التي قد يواجهها المحاسب عند التطبيق العملي للأحداث الإقتصادية. ولعل مراجعة التطور التاريخي تظهر تلك النزعة الواضحة نحو التحفظ المحاسبي.

8-2 تعريف التحفظ المحاسبي:

عرف (Fasb) التحفظ المحاسبي–كما جاء في بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (2) بأنّه رد فعل حذر لضمان أن عدم التأكد والمخاطر الملازمة لمواقف الأعمال ثم أخذها في الاعتبار بدرجة كافية، وكان أول تعريف للتحفظ المحاسبي بواسطة Bliss (1924م) والذي فسره على أنه "عدم توّقع الربح مع استباق توّقع الخسائر"

وهذا يعني عدم الاعتراف بالأرباح مثل أن تكون هنالك مطالبة قانونية من شأنها التحقق الفعلي من هذه الأرباح المتولدة.

أيضاً يرىwatts (2011م) أن التحفظ المحاسبي أحد المبادئ التي آثارت الجدل منذ بداية القرن إلى يومنا هذا، وتطور التحفظ المحاسبي خلال مراحل متعددة من القرن العشرين، من خلال الربط بينه وبين التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أثرت على الفكر والممارسة المحاسبية. ، كما أكد Basu, (1997م) على أن التحفظ المحاسبي يمكن تفسيره بميل المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقيق للاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح) أكبر من تلك التي يتطلبها للاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر).

للوصول إلى مفهوم محدد للتحفظ المحاسبي والوقوف على أنواعه من خلال استقراء ما ورد بإصدارات الجهات المهنية المعنية بتنظيم الممارسة المحاسبية ووجهات النظر الأكاديمية المختلفة، أشار مجلس مبادئ المحاسبة (Accounting Principles Board) المنبثق من مجمع المحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants بالفقرة رقم(35) من الإصدار الرابع (APB Statement No.4, 1970) إلى التحفظ (Conservatism) على أنه: عدم التأكد المحيط لعملية إعداد القوائم المالية والذي ينعكس في العمل العام نحو الاعتراف المبكر بالأحداث غير السارة مع تدنية قيم صافي الدخل وصافي الأصول

3-8 العوامل المؤثرة على مستويات التحفظ المحاسبي:

تم استقراء الأدب المحاسبي ووجد أن هنالك عدة عوامل تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي كما ذكرها مقلد (2010م)، وهي:

النظام القضائي: يحكم النظام القضائي عملية إبرام العقود مثل عقود الحوافز، وعقود المديونية وبالتالي إذا كان النظام القضائي من القوة فإن درجة التحفظ

سوف تكون مرتفعة نتيجة خوف الإدارة من المساءلة القضائية من المبالغة في زيادة أو إنخفاض القيم بالقوائم المالية عن قيمها الواجب أن تبر بها.

قوانين سوق رأس المال: سوق رأس المال أحد المنظمات المسئولة عن مدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية وبذلك كلما كان سوق رأس المال نشط وكفء وكانت قوانينه وإرشاداته صارمة كلما اتجهت الشركات نحو التحفظ بدرجة أكبر من البيئة التي سيكون فيها سوق المال غير نشط وغير كفء. وقد أشارت دراسة Watts (2003م) إلى أن فاعلية قوانين البورصة تختلف من بيئة إلى أخرى حين أن القوانين الصارمة تخفض من تكلفة التعاقد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية القابلة للتحقق وبما يتفق مع التفسير التعاقدي للتحفظ.

السياسة: في حالة أن الشركات تتوقع أن الأطراف السياسية تسعى إلى دليل عن ربحية الشركة من أجل التأميم مثلاً أو المشاركة في الملكية هنا سيكون لدى الإدارة الدافع تجاه الافصاح المتحفظ، أيضاً الشركات المملوكة جزئياً ما بين القطاع العام والخاص قد تميل أكثر للإفصاح المتحفظ، أما إذا كانت الإدارة ستشعر بأن الشركة ستحصل على منح حكومية فسيكون هدف الإدارة تخفيض درجة الإفصاح.

النظم الضريبية: طالما يوجد ارتباط بين الإفصاح المحاسبي عن الأرباح والتحاسب الضريبي هنا ستلجأ الإدارة إلى أن تكون متحفظة تجاه رقم صافي الربح من أجل تخفيض القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية. كما ينظر للتجانس الضريبي على أنه وسيلة بديلة تتبناها الحكومة من أجل استقطاع جزء من ثروة الملاك، وبالتالي ينشأ عبر التجانس الضريبي تكاليف سياسية يمكن أن تؤثر في الممارسة المحاسبية حال إعداد التقارير والقوائم المالية.

قوة المنظمات المهنية: يقصد بها التنظيمات المسئولة عن وضع معايير المحاسبة والمراجعة، أيضاً المنظمات المسئولة عن مراقبة الالتزام بتلك المعايير كهيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية بالبورصة الأمريكية (SEC) بالنسبة لمنظمات وضع المعايير المحاسبية فإنّ دورها تجاه التحفظ يكون على اساس قبلي عند وضع المعايير وبدائل القياس والتقرير المحاسبي، أما دور (SEC) فهو بعدي ينتج من متابعة مدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية.

تعرض المراجع الخارجي للمساءلة: يُعد المراجع الخارجي أكثر الأطراف إرتباط بالقوائم المالية، حيث أن رأي المراجع الخارجي المتضمن بتقريره يعتمد عليه الأطراف أصحاب المصلحة في الشركات لأن هذا الرأي يخفض من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين للقوائم المالية. فإنّ المراجع سيتمسك بالتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية مما يقلل من احتمالات تعرضه للمساءلة بصرف النظر عن توجه الإدارة بشأن التحفظ (أبو الخير ، 2008م).

4-8 التحفظ المحاسبي وحالات اتخاذ القرار في ظل عدم التأكد:

نشأ مفهوم التحفظ نتيجة ظروف عدم التأكد المحيطة بالنشاط الاقتصادي للمنشأة حيث ورد بتلك الفقرة ما يلي (غالباً يتم قياس الأصول والإلتزامات في ظل ظروف عدم التأكد. وتاريخياً يوجد لدى كل من المديرين والمستثمرين والمحاسبين ميل نحو تفضيل أن تكون إي أخطاء محتملة في القياس المحاسبي متجهة نحو التقدير بالنقص وليس بالزيادة لكل من صافي الدخل وصافي الأصول (Ball, R and Shivatumar, L, 2005) ويتشابه هذا المفهوم مع ما ورد بقائمة مفاهيم المحاسبة المالية (Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, 1980) التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، والمتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي نصت في الفقرة رقم 95 بأن

التحفظ هو (سلوك يتسم برد الفعل الحذر تجاه عدم التأكد بمراحل ضمان الأخذ في الحسبان، بصورة كافية، كافة العناصر وعناصر عدم التأكد الملازمة Inherent للأعمال التي تقوم بها المنشأة).

أما الإصدارات المحاسبية البريطانية فقد أشارت في الفقرة رقم (19/3) من قائمة مبادئ التقرير المالي Statement of Principles for Financial Reporting, 1999 الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية البريطاني Accounting Standards Board أي التحفظ باستخدام مصطلح الحيطة والحذر Prudence بأنه توخي الحذر Inclusion of Degree of Cautionعند اتخاذ الأحكام اللازمة لإعداد التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا تتم المبالغة في تقييم الأصول والمكاسب ولا يتم تدنية قيم الإلتزامات والخسائر. الأمر الذي يحتاج لقدر من الأدلة الواجب توافرها لإثبات وجود الإلتزامات والخسائر.

ومن ناحية أخرى تناولت الإصدارات المحاسبية الأسترالية مفهوم التحفظ، حيث اشترك كل من مجلس معايير المحاسبة للقطاع العام Police Sector Accounting Standards Board التابع لهيئة البحوث المحاسبية الأسترالية Australian Accounting Research Foundation ومجلس فحص المعايير المحاسبية Accounting Standards Review Board في إعداد قائمة المفاهيم المحاسبية Statement of Accounting Concepts SAC 3, 1990 المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي أشارت (فقرة رقم 25) للتحفظ بمصطلح الحيطة والحذر على أنّه (الحاجة إلى ممارسة العناية Exercise cave عند التعامل مع حالات عدم التأكد في سياق عملية القياس والاعتراف وبذلك يعتبر ذلك المفهوم ضمن أحد مكونات خاصية إمكانية الاعتماد).

9- التقلبات الاقتصادية:

التقلبات الاقتصادية هي تغيرات سريعة ومتناوبة، وتمثل إحدى معالم النظام الاقتصادي الذي يعتمد على قوانين السوق والمنافسة، وقد وذكر (فرحي، أشواق 2014) في دراستهما تعريف التقلبات الاقتصادية: بأنّها "تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار، وكذلك تسمى بالدورات الاقتصادية وهي التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم والانكماش والبطالة، وتتسم هذه الدورات بتكرار حدوثها. تجدر الإشارة إلى أن مصدر كل الأزمات الاقتصادية هو التقلبات الشديدة في بعض أو كل متغيرات الاقتصاد الحقيقي والمالي، وسرعان ما تتفاعل التقلبات في المتغيرات الحقيقية والمالية لتشكل خليطاً من التأثيرات المتبادلة التي تفجر الأزمة الاقتصادية.

9-1 آثار التقلبات الاقتصادية في السودان:

تعرّض الاقتصاد السوداني إلى العديد من التقلبات وخضع لتطبيق العديد من السياسات المالية والنقدية الصعبة بغية مواجهة التحديات التي واجهت الحكومة منذ العام 1990م، ولعل من أهم هذه السياسات هي التحوّل من مركزية الحكم إلى اللامركزية والتوسع في إنشاء الولايات والمحليات وقد شهد الاقتصاد سياسات التحكم في الأسعار ثم تحريرها، وحدثت ندرة في السلع الضرورية ثم وفرة ولكن بأسعار مرتفعة، وتعرّض النقد الأجنبي إلى إجراءات وسياسات تمثلت في سعر الصرف (المدار) وتعويم الجنيه السوداني، قد أدت إلى تعافي جسم الاقتصاد حتى موعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، وخلال هذه الفترة حقق السودان حسب الإحصاءات الرسمية نسب نمو اقتصادي عالية تضاهي مستويات حققتها دول العالم الثاني (5.5%- 1%) الى 14% في العام 2010 ثم

تضائل إلى3% ، يرجع بعض الخبراء ذلك إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية، والحصار الاقتصادي الأمريكي المفروض على السودان. ومن ثم بدأت الدورة العكسية لتراجع الإقتصادي السوداني مع ظهور الازمة العالمية وإستحقاقات إنفصال الجنوب عن دولة السودان، مما شكل سحب ضخم للموارد التي كان يعتمد عليها السودان مثل الموارد النفطية، والثروة الحيوانية، وموارد الغابات وغيرها من الموارد الاقتصادية(زكي :2014) .

كذلك عانى الاقتصاد السوداني من جمود وتراجع القطاع الانتاجي مما انعكس ذلك على معدل النمو، وزيادة معدلات البطالة، والصرف المرتفع جداً للدفاع والأمن، وتراجع مستوى الخدمات كماً ونوعاً (الخدمات، التعليم، الصحة)، و تراجع مستويات البنى التحتية، وارتفاع كلفة الانتاج فى السودان بسبب ضعف كلفة التمويل المالية، وضعف مدخلات الطاقة، انخفاض معدلات الاستثمار وهجرة رأس المال الداخلي وهو ما عبر عنه الركود والتراجع فى الفترة المذكورة، ضعف دور الأداء المالى، وانفصال الجنوب وما صاحبة من تداعيات، الحصار الاقتصادي العالمي، انهيار العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية، وهاجس الزيادة المطردة لفوائد الديون الداخلية والخارجية.

السودان كغيرة من دول العالم الثالث التى تأثرت بالأزمة المالية العالمية، لكن أثر الآزمة عليه كانت غير مباشرة، نتيجة للحصار الإقتصادي المفروض على السودان من عقدين من الزمان، فهذا الحصار جنب السودان التأثير المباشرة لتداعيات هذه الأزمة نظراً لأنّ الحصار جعله منعزلاً عن الأسواق المالية والبورصات العالمية الامر الذى جعل هناك ضعف للاستثمارات المالية بالأسواق، بالتالى لم يتأثر بالإنهيار فى سوق الأسهم والسندات وإفلاس المؤسسات، لكن جآءت الآثار كنتاج لما خلفته الأزمة على بعض العناصر والعوامل والتى تمثلت فى تدني أسعار النفط

بنسبة 70% فنسبة إعتماد الميزانية العامة للدولة على ايرادات النفط 50%، وإنخفاض الصادرات غير البترولية نتيجة للكساد العالمي وإنخفاض الطلب الذي أصاب بعض الاقتصادات، توقف التمويل الخارجي والقروض عن السودان نتيجة لتوقف المؤسسات المالية لما أصابها من أزمات سيولة وموارد، وضعف وتحويلات مدخرات السودانيين العاملين بالخارج (الحسن، 2010م).

2-9 التقلبات الإقتصادية فى الجهاز المصرفي السودانى:

هنالك العديد من المهددات التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار الجهاز المصرفي في السودان، التي يمكن أجملها في زيادة حجم التعثر، تآكل رأس المال، وعدم التزام الحكومة بسداد قيمة السندات المالية حيث بلغ حجم التعثر في بعض المصارف نسبة 65% و نسبة تآكل رأس المال 62%. بالرغم من تدخل البنك المركزي لخفض نسبة التعثر إلى حد 18% لكن هذا لا يعني خفض نسبة الخطر، لأن اتفاقية بازل تحدد نسبة التعثر بنسبة 6% أي أن نسبة التعثر في المصارف التي يتدخل المركزي لإنقاذها تساوي ثلاثة أضعاف نسبة الأمان العالمية، ويرجع أن من بين أسباب التعثر إلزام المصارف بتخصيص 18%من سقوفات التمويل كاحتياطي نقد أجنبي وتخصيص 12% للتمويل الأصغر ونسبة المحافظ التمويلية، إضافة إلى زيادة حجم استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي وعدم التزامها بسداد قيمة السندات المالية. ويقول الخبير المصرفي المدير الأسبق لإدارة الاستثمار ببنك الصادرات علي الفويل: من المخاطر التي تصيب المصارف تغيير قيمة العملة مما يستدعي المعالجة في كيفية تثبيت سياسة النقد الأجنبي، وأن تشارك المصارف في دراسة المشروعات وإدارتها بتعمق، وأن تكون عضواً فعالاً به، وليس التمويل فقط، حتى تضمن النجاح والفائدة وتفادي المخاطر بشكل سليم. ويرى الخبير الاقتصادي د. عبد الله الرمادي في حديثه لـ «الإنتباهة» أن الجهاز المصرفي من اهم جوانب الاقتصاد وإصابته بعلل يعكس الخلل في الاقتصاد، ان الإعصار الذي أصاب جهاز المصارف اساسه مشكلة التضخم، ومع ذلك ظلت الحكومة الحالية والحكومات السابقة

تعيد ذات الاخطاء في اتباع السياسات والخطط الاقتصادية ما جعل التضخم يأخذ رأس أموال البنوك، ونجد أن الحكومة تعترف بأن معدل التضخم يساوي 40 %أو 41 %، والناتج الذي يتم التحصّل عليه هو 12 %كحد أقصى، وبالتالي يصبح تآكل رأس الأموال نحو 30% سنوياً، وهذا يعود بالخسارة على البنك نتيجة عملية الإقراض، إضافة الى ما تتعرض له من مديونات حكومية تعجز الحكومة عن سدادها ما يلحق بها الضرر والتراجع (موقع النيلين،2014م)

10- **الدراسة التحليلية:**

10-1 **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من (مدراء الفروع، ورؤساء الاقسام المالية، المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين). تم اختيار هذه الفئة لأنّها الفئة الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة والأقرب لاتخاذ القرارات بجانب التجارب والخبرات الطويلة لإفراد هذه الفئة، هذا بالإضافة الى سهولة التواصل معهم، وقد اعتمد الباحث في الجانب الميداني، على الاستبانة بوصفها مصدراً مهماً من مصادر الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة، والتي تم تصميمها على ضوء الأهداف والفرضيات، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (65) استمارة استبيان على العين المستهدفة في (10) مصارف تم اختيارها عشوائياً، تم جمع عدد (60) استمارة بنسبة 92% والتي تشمل كل المعلومات المطلوبة، وتضمنت الاستبانة مقدمة تعريفية بينت طبيعة الدراسة، ومن ثم قسمت الدراسة الى قسمين، بحيث يشمل القسم الأول على الأسئلة العامة والتي اشتملت على البيانات الديمغرافية وبين توزيع وخصائص العينة المبحوثة، والقسم الثاني تناول الأسئلة الخاصة باختبار فرضيات الدراسة، ومن ثم تم ترتيب الأسئلة بناء على مقياس ليكرت الخماسي.

2-10 تحليل الاستبيان:

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس فقد تم عرض المقياس على عدد من المحكمين، واستناداً على رأى المحكمين تم تطبيق المقياس بعد إجراء التعديلات على بعض العبارات.

3-10 الاساليب الاحصائية:

تم استخدم حزمة البرامج الاحصائية SPSS وكانت التحليلات كالآتي:

الاحصاء الوصفي من المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري والتباين.

اختبار (T) لعينتين مستقلتين وذلك لمعرفة الدلالة الاحصائية للفرق بين متوسطات درجات افراد العينة للمتغيرات المختلفة.

اختبار(F) لأكثر من عينتين وذلك لمعرفة الدلالة الاحصائية للفرق بين عدة متوسطات درجات أفراد العينة للمتغيرات المختلفة (جدول تحليل التباين).

اختبار (مربع كاي) للاستقلالية واختبار جودة المطابقة.

معامل ارتباط بيرسون العزمي.

11- الدراسة الميدانية:

فيما يلي مناقشة وعرض محاور الدراسة في ضوء الفروض التي قامت عليها و التي تحاول الدراسة الاجابة عليها وذلك من خلال المحاور التالية.

المحور الأول: يركّز هذا المحور على إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي فى تقليل درجة عدم التأكد، وذلك من خلال إستقصاء عينة الدراسة لمعرفة آرائهم حول عدد من المتغيرات الموضحة في الجدول رقم (1).

جدول (1): نتائج اختبار المحور الأول

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قياس العبارة		قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة المعنوية
				الوزن	الدرجة			
1	يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التآكد التي يتعرض لها المحاسبين.	4.22	0.72	4	أوافق	35.600	3	0.00
2	إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية تساهم في تخفيض درجة عدم التاكد عند إتخاذ القرارات .	4.17	0.72	4	أوافق	43.067	3	0.00
3	استخدام سياسة التحفظ المحاسبي يسهم فى توجيه سلوك متخذي القرارا في إتجاه عدم التحييز للاطراف ذات العلاقة داخل المؤسسة.	3.87	1.11	4	أوافق	30.333	4	0.00
4	يعتبر التحفظ المحاسبي مصدر ثقة في مصداقية التقارير المالية وما تحتوية من معلومات محاسبية لدي متخذي القرار.	3.95	1.23	4	أوافق	31.000	4	0.00
5	يستخدم التحفظ المحاسبي كدرع لتخفيض حالة عدم التاكد لتكهنات الاحتيال والتضليل بالقوائم المالية وكالية لتحسين المراقبة على المؤسسات	4.13	0.98	4	أوافق	20.933	3	0.00

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه يتبين للباحث الآتي:

1- أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول تراوحت بين (4.22 – 3.87) وهذه المتوسطات أغلبها قريبة جداً إلى الوزن (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارات الخاصة بهذا المحور.

2- كما تراوحت قيّم الانحراف المعياري للإجابات على عبارات المحور بين (1.23- 0.72) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.

3- الجدول المشار إليه أعلاه يشير إلى أن قيمة مربع كآي لدلالة الفروق بين إجابات المفحوصين المختلفة على المحور الأول تؤول الى (0.00) وهذه القيّم أقل من مستوى معنوية (0.05). وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات، لصالح الإجابات التي ترجح موافق.

المحور الثاني: تناول المحور الثاني العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية، وللتحقق من بيانات هذا المحور تم استقصاء عينة الدراسة لمعرفة آرائهم حول عدد من المتغيرات الموضحة في الجدول رقم (2).

جدول (2) نتائج اختيار المحور الثاني

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قياس العبارة		قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة المعنوية
				الوزن	الدرجة			
1	كلما زادت الازمات المالية زادت الدوافع لاستخدام التحفظ المحاسبي كخيار رئيسي للمحاسبين .	4.07	1.12	4	أوافق	37.833	4	0.00
2	الازمات المالية دائما ما تؤدي في النهاية الى التأكيد على التحفظ المحاسبي باعتباره الوسيلة الاساسية للنجاة بالنسبة للمحاسبين .	4.03	1.04	4	أوافق	37.833	4	0.00
3	ممارسة التحفظ المحاسبي تساعد فى تقليل حدة اتخاذ القرار فى ظل الازمة المالية والتقلبات الإقتصادية.	4.03	1.04	4	أوافق	37.333	4	0.00
4	يمكن للتحفظ أن يخفض من مخاطر انهيار المؤسسات المالية الناتجة عن سوء استخدام السياسات المحاسبية فى ظل الازمات المالية	4.15	0.94	4	أوافق	48.833	4	0.00
5	استخدام سياسة التحفظ المحاسبي قد تؤدي الي تكوين احتياطات سرية او مخصصات مبالغ فيها قد لا تسهم فى التعامل مع الازمة المالية .	3.43	1.27	4	أوافق	12.667	3	0.00

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه يتبين للباحث الآتي:

1- أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني تراوحت بين (4.15 – 3.43) وهذه المتوسطات أغلبها قريبة جداً إلى الوزن (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على ما جاء من عبارات في هذا المحور.

2- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري على عبارات الفرضية بين (0.94-1.27) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون عليها.

3- كانت نتائج الاختبار أن قيّمة مربع كآي إجابات المفحوصين المختلفة على عبارات الفرضية الثانية كانت تؤول الى (0.00) وهذه القيّم أقل من مستوى معنوية (0.05). واعتماداً على ذلك فإنّ تأكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات، لصالح الإجابات الموافقة.

المحور الثالث: التزام المصارف السودانية بسياسة التحفظ المحاسبي، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استقصاء عينة الدراسة لمعرفة آرائهم حول عدد من المتغيرات الموضحة في الجدول رقم (3):

جدول (3) نتائج اختيار الفرضية الثالثة

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قياس العبارة		قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة المعنوية
				الوزن	الدرجة			
1	أسهمت درجة التحفظ المحاسبي الموجودة في القوائم المالية للمصارف في التعامل مع التقلبات الإقتصادية فى السودان	3.32	0.91	3	أوافق	11.333	3	0.00
2	يتم إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية في ظل حالة عدم التاكد التي يواجهها المحاسب عند التطبيق العلمي في الاحداث الاقتصادية فى القطاع المصرفي	4.00	0.61	4	أوافق	24.300	2	0.00
3	مقاييس المحاسبة المتحفظة تؤدي دورا هام في توفير معلومات ملائمة لمتخذي القرار فى ظل التقلبات الاقتصادية .	3.73	1.15	4	أوافق	25.167	4	0.00
4	كلما زادت درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية فى القطاع المصرفي، كلما دل ذلك على قدرة المؤسسة فى التعامل مع التقلبات الإقتصادية فى السودان.	3.88	1.01	4	أوافق	26.167	4	0.00
5	القطاع المصرفي يعد أقل القطاعات الاقتصادية فى السودان تأثير بالازمات المالية بسبب اتباع درجة عالية فى سياسات التحفظ المحاسبي عند اعداد القوائم المالية	3.53	1.13	4	أوافق	17.667	4	0.00

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه يتبين الآتي:

1- أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث تراوحت بين (4.00 - 3.32) وهذه المتوسطات أغلبها قريبة جداً إلى الوزن (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على ما جاء من عبارات فى هذا المحور .

2- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري على عبارات الفرضية بين (0.61-1.15) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون عليها.

3- كانت نتائج الاختبار أن قيمة مربع كآي إجابات المفحوصين المختلفة على عبارات الفرضية الثانية تؤول الي (0.00) وهذه القيم أقل من مستوى معنوية (0.05). واعتماداً على ذلك فإنّ تأكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات، لصالح الإجابات الموافقة .

12- اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى:

يساعد إتسخدام سياسة التحفظ المحاسبي فى تقليل درجة عدم التأكد وتوجيه سلوك متخذي القرار.

الجدول (4) المؤشرات العامة للفرضية الاولي

المحـور الأول	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة المعنوية
إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي فى تقليل درجة عدم التأكد	4.068	0.952	32.1866	4	0.001

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية

هدفت هذه الفرضية إلى بيان أن يساعد إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي فى تقليل درجة عدم التأكد وتوجيه سلوك متخذي القرار.

بالنظر الى الجدول رقم (4) نجد أن الوسط الحسابي الفعلي العام لمجموع عبارات المحور الاول قد بلغ (4.06) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير الى إجابات أفراد العينة المبحوثة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي مما يؤكد موافقة المبحوثين على العبارات ، كما نجد في نفس الجدول الانحراف المعياري العام قد بلغ (0.952) وهذا يشير الى وجود تتطابق وتجانس حول إجابات أفراد العينة المبحوثة حول العبارات، وكذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي (0.01) وهو مستوى أقل من مستوى المعنوية (0.05)، هذا يؤكد موافقة العينة المبحثة على هذه العبارات .

وبعد التحليل لكل المقاييس فى كل من الجداول أعلاه نجد أن هذه العبارات تحقق الموافقة لعبارات المحور الأول (استخدام سياسة التحفظ المحاسبي فى تقليل درجة عدم التأكد)، وبدورها تثبت الفرضية الأولى وتؤكد صحتها لأنّ غالبية أفراد عينة الدراسة باختلاف خصائصهم يرون أن إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي يساعد فى تقليل درجة عدم التأكد وتوجيه سلوك متخذي القرار ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي والأزمات المالية.

الجدول (5)المؤشرات العامة للفرضية الثانية

المحور الثاني	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة المعنوية
العلاقة بين التحفظ المحاسبي والآزمات المالية	3.942	1.082	34.8998	4	0.00

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية

هدفت هذه الفرضية إلى بيان أن(هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي والأزمات المالية) لأفراد عينة الدراسة (المبحوثين)، بالنظر الى الجدول رقم (5) نجد أن الوسط الحسابي الفعلي العام لمجموع عبارات المحور الثاني قد بلغ 3.94 وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضى (3) وهذا يشير الى إجابات أفراد العينة المبحوثة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي مما يؤكد موافقة المبحوثين على العبارات بنسب عالية، كما نجد فى نفس الجدول الانحراف المعياري العام قد بلغ (1.082) وهذا يشير الى وجود تتطابق وتجانس حول إجابات افراد العينة المبحوثة حول العبارات. وكذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي (0.00) وهو مستوى أقل مستوى المعنوية (0.05)، هذا يؤكد موافقة العينة المبحوثة على هذه العبارات. وبعد التحليل لكل المقاييس فى كل من الجداول أعلاه نجد أن هذه العبارات تحقق الموافقة لعبارات المحور الثاني (العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأزمات المالية)، وبدورها تثبت الفرضية الثانية وتؤكد صحتها وأن غالبية أفراد عينة الدراسة باختلاف خصائصهم يرون أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي والأزمات المالية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة:

(المصارف السودانية تلتزم بسياسة التحفظ المحاسبي بدرجة عالية فى اعداد التقارير المالية فى ظل الازمات المالية)

الجدول (6) المؤشرات العامة للفرضية الثالثة

المحـور الثالث	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة المعنوية
التزام المصارف السودانية بسياسة التحفظ المحاسبي	3.692	0.962	20.9268	4	0.00

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية

هدفت هذه الفرضية إلى بيان أن المصارف السودانية تلتزم بسياسة التحفظ المحاسبي بدرجة عالية فى اعداد التقارير المالية فى ظل الازمات المالية والتقلبات الإقتصادية لافراد عينة الدراسة (المبحوثين).

بالنظر الى الجدول رقم (6) نجد أن الوسط الحسابي الفعلي العام لمجموع عبارات المحور الثالث قد بلغ (3.69) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضى (3) وهذا يشير الى أجابات أفراد العينة المبحوثة نحو هذه العبارات تسير فى الاتجاه الايجابي مما يؤكد موافقة المبحوثين على العبارات بنسب عالية كما نجد فى نفس الجدول الانحراف المعياري العام قد بلغ (O.962) وهذا يشير الى وجود تتطابق وتجانس حول إجابات أفراد العينة المبحوثة حول العبارات. وكذلك نجد أن القيّمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي (0.00) وهو مستوى اقل مستوى المعنوية (0.05)، هذا يؤكد موافقة العينة المبحوثة على هذه العبارات.

وبعد التحليل لكل المقاييس فى كل من الجداول أعلاه نجد أن هذه العبارات تحقق الموافقة لعبارات المحور الثالث(التزام المصارف السودانية بسياسة

التحفظ المحاسبي)، وبدورها تثبت الفرضية الثانية وتؤكد صحتها وأن غالبية أفراد عينة الدراسة باختلاف خصائصهم يرون أن المصارف السودانية تلتزم بسياسة التحفظ المحاسبي بدرجة عالية فى اعداد التقارير المالية فى ظل الازمات المالية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

13- النتائج والتوصيات

بعد الإطلاع على نتائج التحليل الإحصائي والدراسة الميدانية توصل الباحث إلى عدد من النتائج تمثلت في:

13-1 النتائج :

1- أظهرت نتائج الدارسة أن إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي تساعد فى تقليل درجة عدم التأكد وتوجيه سلوك متخذي القرار.

2- أظهرت نتائج الدارسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي والأزمات المالية.

3- أظهرت نتائج الدارسة أن المصارف السودانية تلتزم بسياسة التحفظ المحاسبي بدرجة عالية فى اعداد التقارير المالية فى ظل الازمات المالية

4- كما أظهرت الدراسة أن إستخدام التحفظ المحاسبي يُعد كدرع لتخفيض حالة عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية خاصة فى ظل وجود اقتصاد متقلب وغير مستقر.

5- لا يوجد تأثير مباشر على الأزمة المالية العالمية للسودان بسبب الحصار الاحادي المفروض على السودان، لكن التأثير غير مباشر, واضح للعيان وذلك من خلال المحيط الخارجي الذي يتعامل معه اقتصاد السودان.

6- أسهمت درجة التحفظ المحاسبي الموجودة فى القوائم المالية فى القطاع المصرفي في التعامل مع الازمة المالية فى السودان الى حد ما.

7- كما أظهرت الدراسة وعدد من الدراسات السابقة أنه كلما زادت الازمات المالية والتقلبات الاقتصادية كلما زادت الدوافع لاستخدام التحفظ المحاسبي كخيار رئيسي للمحاسبين .

8- يمكن للتحفظ أن يخفض من مخاطر انهيار المؤسسات المالية الناتجة عن سوء استخدام السياسات المحاسبية في ظل الازمات المالية.

9- كما أظهرت الدراسة أهمية التحفظ المحاسبي فى القطاع المصرفي السوداني، خاصة أن تحوّل القطاع المصرفي السوداني من النظام المصرفي التقليدي الى النظام المصرفي الإسلامي أضاف أعباء جديدة فى تحديد مؤشرات قياس الأداء المالي للمصارف السودانية.

2-13 مناقشة النتائج :

1- أظهرت نتائج الدارسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي والأزمات المالية.

2- أظهرت نتائج الدارسة أهمية إستخدام التحفظ المحاسبي وأن المصارف السودانية تلتزم به بدرجة عالية فى اعداد التقارير المالية فى ظل الازمات المالية والتقلبات الإقتصادية وهذا يتفق مع ما أظهرته دراسة الجارحي(2014) حيث أشار الى أن التحفظ المحاسبي أصبح هو المفهوم الأكثر قبولا والأوسع تطبيقا، حيث يُعد من أهم السياسات المحاسبية تأثيراً على عناصر القوائم المالية وضمان لعدم المبالغة، في ظل تداعيات الأزمات المالية العالمية.

3- أظهرت نتائج الدارسة أن إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي تساعد فى تقليل درجة عدم التأكد وتوجيه سلوك متخذي القرار ،كما يُعد كدرع لتخفيض حالة عدم التاكد عند إعداد التقارير المالية خاصة فى ظل وجودة اقتصاد متقلب وغير مستقر. وهذه النتيجة تؤكد ما توصل عمر اقبال، مأمون

القضاة (2014) أن التحفظ المحاسبي يخفض من مخاطر انهيار الشركات وأنّه أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب.

4- لا يوجد تأثير مباشر على الازمة المالية العالمية للسودان بسبب الحصار الاحادي المفروض على السودان، لكن التأثير غير مباشر, واضح للعيان وذلك من خلال المحيط الخارجي الذي يتعامل معه اقتصاد السودان، هذا يؤكد ما أشار له الحسن، صابر محمد (2010). وكذلك دراسة بشير (2012) اللتان أشارتا الى أن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر تأثيراً مباشراً على البنوك السودانية، بينما أثرت على سعر الصرف. الانهيار المستمر للعملة السودانية وسؤ ادارة النقد الاجنبي كان واحد من أهم الاسباب فى خلق الازمات المالية المتلاحقة وسبب تقلب كبير فى الاقتصاد السوداني، وكذلك فشل السياسات النقدية وسياسات الاصلاح الإقتصادي فى إدارة الاقتصاد بشكل سليم وقيادته الى بر الأمان، مما أدى إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي فى كل القطاعات الاقتصادية، وذلك تفادياً لأزمة الثقة الموجودة في المعلومات المحاسبية.

5- كما أشارت نتائج الدراسة الى أن درجة التحفظ المحاسبي الموجودة فى القوائم المالية فى القطاع المصرفي أسهمت في التعامل مع الازمة المالية فى السودان الى حد ما. وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة فرانسيس وآخرون (2013)، حيث أظهرت الدراسة مدى ارتباط التحفظ المحاسبي بالأداء الإيجابي و الملحوظ خلال الأزمة المالية.

6- كما أظهرت الدراسة أنّه كلما زادت الازمات المالية والتقلبات الإقتصادية كلما زادت الدوافع لاستخدام التحفظ المحاسبي كخيار رئيسي للمحاسبين. وهذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت اليه دراسة عمر اقبال، ومأمون القضاة

(2014) حيث أشارت الى أن الأزمات المالية تؤدي إلى زيادة استخدام التحفظ المحاسبي

7- يمكن للتحفظ أن يخفض من مخاطر انهيار المؤسسات المالية الناتجة عن سوء استخدام السياسات المحاسبية في ظل الازمات المالية.
8- كما أظهرت الدراسة أهمية إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي السوداني، خاصة أن تحوّل القطاع المصرفي السوداني من النظام المصرفي التقليدي الى النظام المصرفي الإسلامي أضاف أعباء جديدة فى تحديد مؤشرات قياس الأداء المالي للمصارف السودانية

3-13 التوصيات المقترحة:

بعد إستعراض الباحث لنتائج الدراسة يوصي الباحث بالاتي:

1- الاستمرار فى سياسة التحفظ المحاسبي بقدر الامكان تفادياً لتجنب التقلبات الاقتصادية والازمات المالية.
2- محاولة إنتهاج سياسة نقدية عاجلة تعمل على معالجة التشوهات الموجودة فى إدارة النظام الإقتصادي بالبلاد حتى لا يؤدي الى انهيار تام للقطاع الاقتصادي.
3- ضرورة العمل على وضع معايير محاسبية تصلح لإدارة التقلبات الإقتصادية في أوقات الأزمات المالية.
4- إستمرار التدهور الآقتصادي يؤثر على القطاع المصرفي مما يجعل طوق النجاة هو سياسة التحفظ المحاسبي، والتى بدورها ومع الإستخدام المستمر لها قد تطعن في مصداقية المعلومات المحاسبية، وقد تقود الى عدم الشفافية.
5- إجراء مزيد من الدراسات فى مجال التحفظ المحاسبي فى القطاع المصرفي الذي يعمل فى ظل إقتصاد معقد وغير مستقر .
6- ضرورة أن تولي الجهات القائمة على تنظم مهنة المحاسبة والعمل بالإهتمام بمفهوم التحفظ المحاسبي من حيث الدلالة والمضمون، وتنظيم معايير وإرشادات محاسبية واضحة لتنظم العمل المحاسبي، وتتيح سبل اختيار المستوى المناسب والمرغوب فيه من التحفظ المحاسبي .

المراجع:

1- أبو الخير، مدثر طه، (2008)، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي، بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا،ج2 ،العدد الأول، ص45 .

2- اقبال، عمر: القضاة، مأمون،(2014)، أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الانسانية، المجلد 28، (4) .

3- الجارحي، هاني عبده، (2014)، دور التحفظ المحاسبي في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية: دراسة نظرية، مجلة المدير الناجح – إدارة الأعمال - العدد: 144.

4- الحسن، صابر محمد (2010)، الأزمة المالية وأثرها على السودان، منشورات بنك السودان، ص16

5- العجمي، مناع، (2011)، أثر الأزمة العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن .

6- بشير، محمد عبد العزيز (2012)، الأزمة المالية وأثرها على البنوك السودانية، رسالة ماجستير – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

7- جابر، خالد فتحي، (2012)، إطار مقترح لقياس مستوى التحفظ المحاسبي لصناديق الاستثمار، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 22 السنة 16 يوليو 2012م.

8- حماد، أكرم، (2003)، أثر الإدارة الرشيدة على تطوير الاستثمارات، ورقة بحثية مقدمة فى المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر، بيروت.

9- راضي، محمد سامي (1999)، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار الجامعيين الإسكندرية.

10- زكي، السيد (2014) واقع ومستقبل الاقتصاد السوداني، ورشة عمل http://sustech.edu/files/workshop/20140525114433599.pdf

11- صحيفة الانتباه(2014)، تعثر المصارف: مؤشرات انهيار القطاع المالي- موقع النيلينhttp://www.alnilin.com/857961.htm -

12- فرحي، محمد و بن قدور، أشواق (2014)، أثر التقلبات الاقتصادية على عوائد الأسهم: دراسة قياسية لسوق نيويورك للأوراق المالية،-Majallat al https://platform.almanhal.com/Files/2/95476, pp.126-157:..

13- مقلد، محمد محسن، (2010)، بدائل الاختيار المحاسبي ما بين المعايير على أساس القواعد مقابل المعايير على أساس المبادئ والأثر على ظاهرة الأرباح، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، قسم المحاسبة والمراجعة، رسالة لنيل درجة الدكتوراه ، 2010، ص18.

المراجع الأجنبية:

1- Ball, R., and Shivatumar ,L., 2005 Earinings Quality in U.K. Private Firms: comparative Loos Recognition Timeliness , journal of Accounting and Economics , vol39, pp83 – 128.

2- Ball, R., and Shivatumar,L.,2005 Earinings Quality in U.K. Private Firms: comparative Loos Recognition Timeliness , journal of Accounting and Economics , vol39, pp83 – 128.

3- Basu- S-1997 –The Conservatism principle and the Asymmetric timeliness of Earnings Journal of Accounting and Economics، 24 - pp3-37.

4- Bliss , j ,"management through account", New York, NY: the Ronald press co , 1924.

5- Francis, B., I. Hassan and W. Wu. 2013. The benefits of conservative accounting to shareholders: evidence from the financial crisis, Accounting Horizons, 27(2): 319-345.

6- GeertenLeune ،The impact of the financial crisis on accounting conservatism in the Netherlands. Erasmus School of Economics Accounting and Finance Master's thesis - Rotterdam, August 2014.

7- Vichitsarawong, T., L.L. Eng, and G.K. Meek. 2010. The Impact of the Asian Financial Crisis on conservatism and timeliness of earnings: Evidence from Hong Kong, Malaysia, Singapore, and Thailand. Journal of International Financial Management and Accounting 21 (1): 32-61.

8- Watts, R. and Zuo, L. (2011). Accounting Conservatism and Firm Value: Evidence from the Global Financial Crisis, MIT Sloan School of Management, Social Science Research Network Electronic Paper Collection, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1952722.